



ورقة حول الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بجهة سوس ماسة درعة

- خلاصات أولية -

عقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة سوس ماسة درعة يوم 28 أكتوبر 2014 بمقر ولاية مدينة أكادير، بحضور 272 مشاركا ومشاركة.

أعقب تقديم عرضي المجلس التشخيصي والاستشراقي نقاش موسع، إذ بلغ مجموع التدخلات الشفوية 53 تدخلا، بالإضافة إلى 57 مساهمة مكتوبة، من ضمنها بحوث تم إجراؤها على المستوى المحلي حول الهدر المدرسي والطفولة المبكرة.

أما بخصوص القضايا والموضوعات المثارة، فقد تركزت بوجه عام على تأهيل العنصر البشري، والبنى التربوية، والبنى التحتية للتربية والتكوين بالوسط القروي والمناطق المعزولة خصوصا، والتكوين المستمر، ولغات التدريس. ويمكن تلخيص أهمها، موزعة حسب التشخيص والاستشراف، فيما يلي:

على مستوى التشخيص:

1. تراجع أداء المنظومة التربوية بوجه عام؛
2. تقادم الإطار القانوني والتشريعي للعمل التربوي كافة؛
3. إشكالية هشاشة البنى التحتية بالعالم القروي، بالإضافة إلى محدودية النقل المدرسي والإيواء، ونقص موارد التعلم، وصعوبة ظروف العمل التربوي؛
4. عدم تعميم التعليم الأولي، خصوصا بالعالم القروي؛
5. إشكالية لغة التدريس، خصوصا تعريب تدريس العلوم؛
6. مسألة التفاوت بين التعليم الخصوصي والعمومي، في مجالات المناهج والبرامج، والبنى التحتية، والخدمات التربوية؛
7. تقادم العنف المدرسي والجامعي، وتدني الصورة الأخلاقية للمدرسة والمدرس والفاعل التربوي عامة؛
8. غياب التكوين المستمر للفاعلين التربويين؛
9. خصائص مهول في الأطر التربوية على مستوى الجهة؛
10. استمرارية القرارات المتمركزة والتدبير الفوقي لشؤون التعليم والتكوين؛
11. عدم الاهتمام بالوظيفة الثقافية والقيمية للمدرسة؛

12. محدودية انخراط الجماعات المحلية في الشأن التعليمي؛
13. ضعف اهتمام السياسات التربوية بتربية ذوي الحاجات الخاصة عامة، وذوي الإعاقة خصوصاً.

موضوعات الاستشراف

1. تكييف المنظور الإصلاحي وفق مقارنة مجالية؛
2. التركيز في برامج الإصلاح وتدبير العمل التربوي والتكويني على التربية، لا على التحصيل الدراسي فقط؛
3. تحقيق التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العمومي؛
4. لا يمكن نجاح أي إصلاح دون عناية كبيرة بالعنصر البشري تكويناً وتأهيلاً وتحفيزاً، مع توفير الشروط الملائمة لجودة الأداء؛
5. منح أولوية، في الإصلاح لتعميم التعليم الأولي، ولتأهيل العالم القروي بالجهة على كافة المستويات؛
6. الحسم العاجل في معضلة لغات التدريس؛
7. مراجعة المناهج، وتوسيع شبكة مراكز التكوين المهني لتشمل المراكز القروية بالجهة؛
8. إصلاح وتأهيل الإدارة التربوية؛
9. مراجعة معايير الولوج إلى مهنة التدريس؛
10. ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
11. الرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

أجمع معظم المتدخلون على تتمين اللقاء الجهوي ومبادرة المجلس باستشارة الفاعلين الجهويين والمحليين، مع الدعوة إلى:

- الاستمرار في سلوك هذا النهج؛
- استحداث تنظيم مثل هذه اللقاءات، أو لقاءات التشاور المقبلة في شكل ورشات، تعميقاً للتواصل والنقاش، مع استشارة الفاعلين في مختلف مجالات التكوين الذين لم يتمكنوا من حضور هذا اللقاء؛
- تعميق وتغذية حصيلة هذه اللقاءات بزيارات ميدانية يقوم بها أعضاء المجلس لمختلف الأقاليم والمناطق القروية، المعزولة والمهمشة، للوقوف على واقع حال التربية والتكوين، دون الاقتصار فقط على المعطيات الإحصائية حول هذا الواقع؛
- توسيع الاستفادة من هذا الحوار الجهوي حتى يشمل باقي فاعلي المنظومة التربوية.